الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/34/3
AU/STC/FMEPI/EXP/3(I)

Distr.: General
25 March 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الرابع والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الأول

الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي*، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٢٥—٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت مؤخراً في أفريقيا

مقدمة

١- لا تزال احتمالات النمو في أفريقيا قوية على الرغم من ضعف الاقتصاد العالمي. وقد سجلت أفريقيا على مدى العقد الماضي نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب بلغ متوسطه ٥ في المائة، مما يجعل من أفريقيا ثاني أسرع المناطق نموا بعد منطقة شرق آسيا وجنوبها. فقد استمر معدل النمو في الارتفاع في عام ٢٠١٤، ويتوقع أن يستمر على نفس المنوال طوال فترة التنبؤ (انظر الشكل ١).

٢- ويستند نمو القارة إلى تحسن أساليب الحكم وإدارة الاقتصاد الكلي، والاستثمار في الهياكل الأساسية، والتوسع الحضري السريع، وتنامي الطبقة الوسطى وتزايد الطلب الإجمالي، وتنوع الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة، وتحسن التكامل الإقليمي، وتنوع الشراكات التجارية داخل المنطقة.

٣- ومع ذلك، فمن المحتمل أن تتغير التوقعات في القارة على المدى المتوسط نتيجة انخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية، وبطء الانتعاش في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، واعتماد سياسات نقدية عالمية أكثر صرامة، وتفشي مرض إيبولا، والصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الأفريقية.

* تحل اللجنة الفنية المتخصصة محل مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل. وتجمع اللجنة بين وزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.

أولا– التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٤– ارتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفاعا طفيفا من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، وقد تضاءلت احتمالات ارتفاع معدل النمو العالمي بسبب التوترات الجغرافية–السياسية التي بدأت تظهر في غربي آسيا وشبه جزيرة القرم وبسبب الركود الاقتصادي في اليابان. ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو العالمي إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥.

٥– وقد تسارع النمو في البلدان المتقدمة النمو من ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ مدفوعا بتحسن أداء الاقتصادات الأوروبية الرئيسية، وبمعدل نمو إيجابي نوعا ما في البلدان الأوروبية الأخرى عقب فترة من النمو السلبي. وسجلت منطقة لاتحاد الأوروبي نموا بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة صفر في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد ارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية فبلغ ٢,٣ في المائة، مقارنة بـــ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يستمر في الارتفاع فيصل إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ مدفوعا بالنمو في الاستثمارات التجارية وزيادة تفاؤل المستهلكين نتيجة لتحسن فرص العمل. وفي اليابان انخفض معدل النمو من ١,٥ إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، بيد أنه يتوقع أن يرتفع إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٥.

٦– وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، لسبب يرجع أساسا إلى تدني معدل النمو في غربي آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نتيجة التوترات الجغرافية–السياسية المستمرة وضعف الطلب المحلي على الاستثمارات وتدهور معدلات التبادل التجاري. وسُجل أعلى معدل نمو في شرق آسيا وجنوبها، حيث بلغ ٥,٩ في المائة مقابل ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو فيبلغ ٦ في المائة في عام ٢٠١٥ مدفوعا بالزيادات في الاستثمار والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

٧– وشهدت الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تباطؤا في النمو، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٠,٧ في المائة، لسبب يرجع جزئيا إلى تضاؤل النمو في الاتحاد الروسي نتيجة لأزمة القرم والعقوبات الاقتصادية المرتبطة بها. ويُتوقع أن تشهد الصين أيضا انخفاضا في النمو ليبلغ معدله ٧,٣ في المائة بالمقارنة بـــ ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، نتيجة للتحول نحو اقتصاد يركز على الخدمات والاستهلاك.

٨– وتظل أوضاع العمالة سيئة على الصعيد العالمي. فقد ارتفع معدل البطالة من ٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الوثيقة: International Labour Organization ,2004). وتظل البطالة مرتفعة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو بمعدل ٧,٨ في المائة. وكذلك لا تزال البطالة مرتفعة في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث بلغ معدلها ٩,٩ و ٦,٥ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٤. والشبان هم المتضررون بصفة خاصة، حيث ارتفع معدل البطالة والشباب بين أوساط الشباب في العالم إلى ١٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٤، بالمقارنة بـــ ١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣.

٩– وشهد معدل التضخم العالمي ارتفاعا طفيفا فبلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٤، بالمقارنة بـــ ٣ في المائة في عام ٢٠١٣، غير أن من المتوقع أن ينخفض إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. ويظل معدل التضخم منخفضا في البلدان المتقدمة النمو، ولاسيما في منطقة اليورو، لسبب يرجع أساسا إلى ضعف الانتعاش الاقتصادي، والصدمات المؤقتة مثل الانخفاض في أسعار المواد الغذائية والطاقة. ويظل انخفاض التضخم في منطقة اليورو، إلى جانب استمرار ارتفاع البطالة، ينطوي على خطر الانكماش الاقتصادي وما يترتب عليه من عودة أزمة الديون وعدم التيقن الاقتصادي في أوروبا. وقد انخفض معدل التضخم في البلدان النامية من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، نتيجة لانخفاض معدل التضخم في جنوب آسيا. ويُتوقع أن يستمر في الانخفاض ليصل إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية واعتماد سياسات نقدية أكثر صرامة.

١٠– وقد تحسن الميزان المالي في جميع المناطق باستثناء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (انظر الوثيقة: International Monetary Fund, 2014). وواصلت البلدان المتقدمة النمو تشديد سياساتها المالية، مما أدى إلى تخفيض عجزها

الإجمالي من ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي منطقة اليورو خُفض العجز إلى ٢,٦ في المائة مقارنة بـــ ٣ في المائة في عام ٢٠١٣. ويُقدر بأن العجز المالي في اليابان انخفض من ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٤، وفي الولايات المتحدة من ٧,٣ إلى ٦,٤ في المائة في نفس الفترة.

١١- وانكمشت التجارة العالمية في عام ٢٠١٤، حيث انخفض معدل نمو الصادرات إلى ٣,٣ في المائة مقارنة بـــ ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من ذلك يُتوقع أن يرتفع معدل نمو الصادرات العالمية إلى ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ بسبب حدوث انتعاش في نمو الصادرات في المناطق النامية، ولاسيما في جنوب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وظلت موازين الحسابات الجارية مستقرة نسبيا في الاقتصادات الرئيسية في عام ٢٠١٤ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٣. وظل الاستثمار المباشر الأجنبي مستقرا على الصعيد العالمي بنسبة ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس معدل العام السابق (انظر الوثيقة: Economist Intelligence Unit, 2014). غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الناشئة شهدت انخفاضا بسبب زيادة تفاؤل أصحاب الأعمال والانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو.

١٢- وتظل التوقعات لعام ٢٠١٥ مشوبة بعدم التيقن بسبب هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبخاصة في منطقة اليورو، كما يدل على ذلك عدم تحسن العمالة واستمرار خطر الانكماش. وعلاوة على ذلك فإن تباطؤ النمو في الصين قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الأفريقية. وتشكل التوترات السياسية الحالية في شبه جزيرة القرم وغربي آسيا خطرا على الاقتصاد العالمي ككل، وقد تكون لها نتائج غير مباشرة في أفريقيا بأن ينخفض الطلب من جانب الشركاء التجاريين المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك تظل الآثار المترتبة على التقليص التدريجي لتدابير التيسير الكمي في البلدان المتقدمة النمو غير مؤكدة، والواقع أن الزيادة المحتملة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد أدت بالفعل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتخفيض قيمة العملات في البلدان النامية، مع عودة المستثمرين إلى تداول الأصول الأكثر أمانا (انظر الوثيقة: United Nations, 2014).

ثانيا- الأداء الاقتصادي والآفاق الاقتصادية لأفريقيا

١٣- ازداد معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ولم تشهد أية منطقة أخرى نموا أسرع من ذلك سوى منطقة شرق آسيا وجنوبها، حيث بلغ معدل النمو ٥,٩ في المائة (انظر الشكل ١). ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦.

الشكل ١
النمو في المناطق الناشئة والنامية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

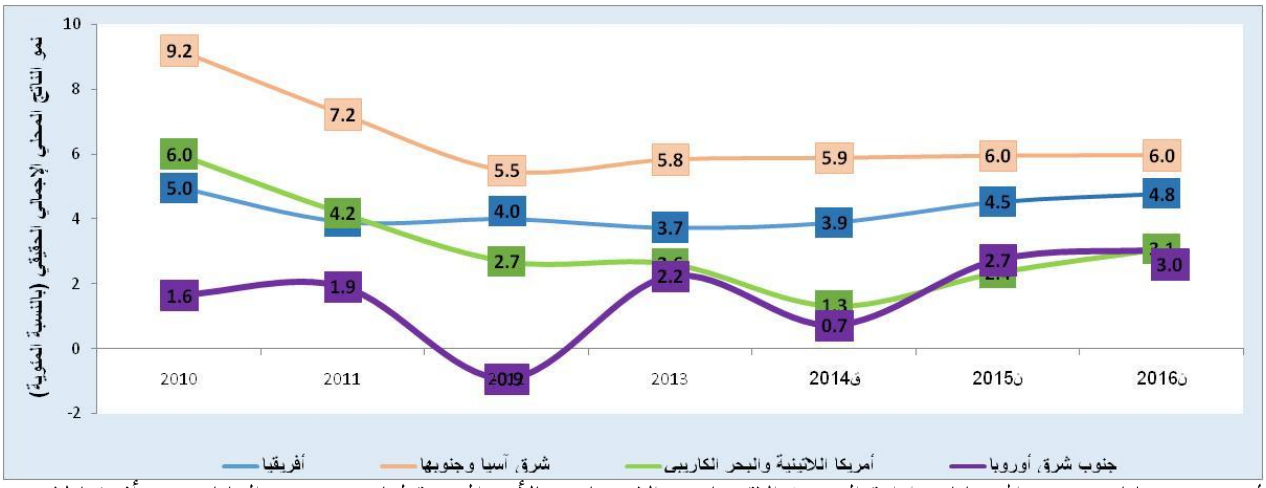

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٤. والبيانات عن أفريقيا لا تشمل ليبيا.
ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات.

ألف– الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص هما المحركان الرئيسيان للنمو

١٤– يظل الاستهلاك الخاص، الذي شهد نموا بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ بالمقارنة بـــ ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٣، والاستثمار الخاص، الذي نما بمقدار ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ بالمقارنة بـــ ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، يشكلان المحركين الرئيسيين للنمو (انظر الشكل ٢). ويستند النمو في الاستهلاك الخاص إلى تعاظم الطلب المحلي بسبب زيادة تفاؤل المستهلكين ونمو الطبقة المتوسطة. أما الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال) فهو مدفوع بالدرجة الأولى بتحسن بيئة الأعمال التجارية. وكذلك شكلت زيادة الإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية حافزا كبيرا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. ويتوقع أن تنخفض مساهمة الإنفاق الحكومي إلى ٠,٩ نقطة مئوية في عام ٢٠١٥ بسبب التدابير المتخذة لتصحيح أوضاع المالية العامة، وبخاصة في وسط أفريقيا وجنوبها وغربها.

الشكل ٢
أداء أفريقيا من حيث النمو وعناصر النمو فيها في الفترة ٢٠١٣–٢٠١٥

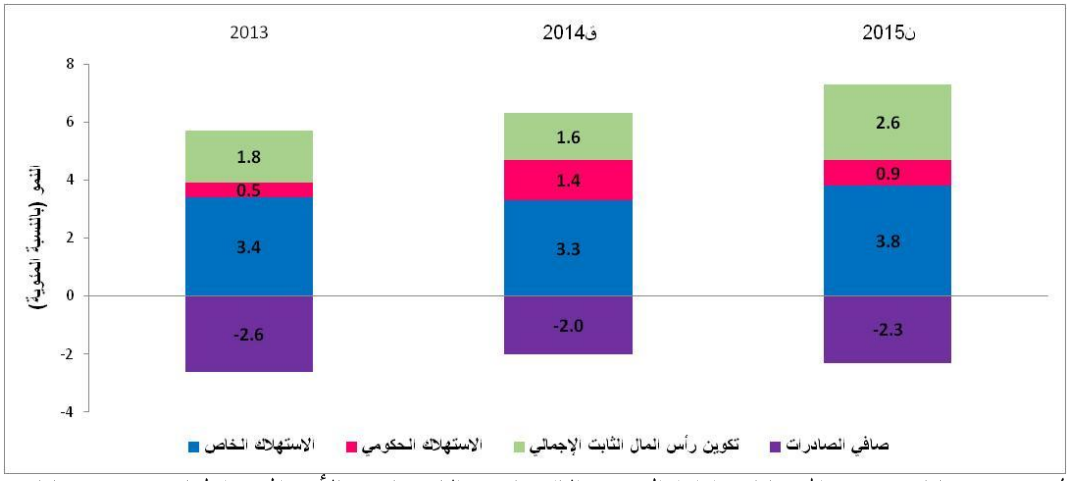

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ وبيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست لعام ٢٠١٤.
ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات.

باء– التفاوت يستمر في معدلات النمو بين المجموعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية

١٥– شهدت البلدان الأفريقية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) معدلات نمو أسرع مما شهده غيرها من البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٤، حيث بلغ معدل النمو فيها ٤,٧ في المائة، بالمقارنة بـــ ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل ٣). وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، يُتوقع أن يستمر ارتفاع معدل النمو في هذه المجموعة من البلدان خلال عام ٢٠١٥، ليبلغ ٥,٢ في المائة، نتيجة عودة معدلي الاستهلاك والاستثمار إلى النمو.

١٦– ويتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط نموا قدره ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن ظل النمو فيها راكدا بمعدل ٣,٣ في المائة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وذلك بفضل الانخفاض في أسعار النفط وزيادة تفاؤل المستهلكين وقطاع الأعمال. ويُتوقع أن ينمو الاستهلاك الخاص بمقدار ٤,١ في المائة والاستثمارات الخاصة بمقدار ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

الشكل ٣
الأداء من حيث النمو وعناصر نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعات الاقتصادية في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

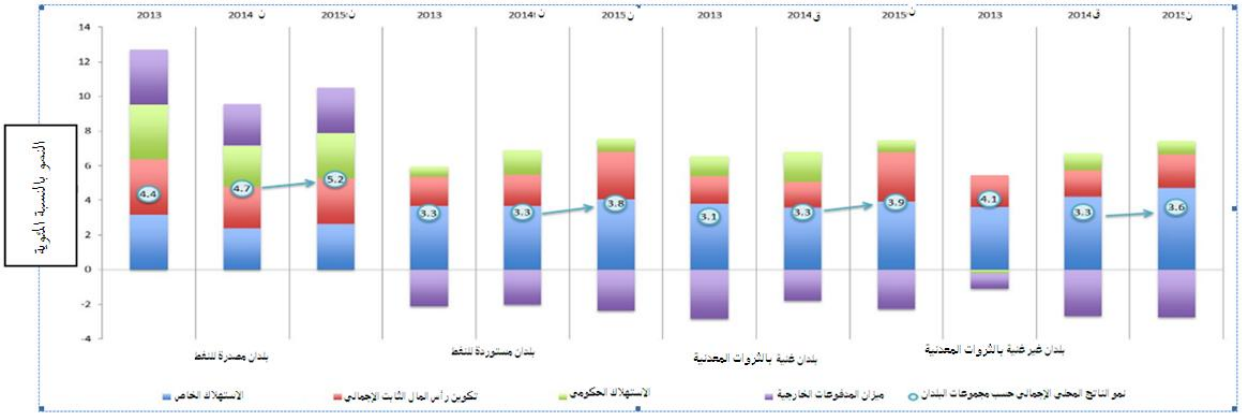

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، وبيانات وحدة البحوث الاقتصادية لعام ٢٠١٤.
ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات. والبيانات المتعلقة بالنمو في البلدان المصدرة للنفط لا تشمل ليبيا.

١٧- وعلى الصعيد دون الإقليمي يُتوقع أن يستمر زخم النمو في وسط أفريقيا. ويُتوقع أن يستمر معدل النمو في الارتفاع ليصل إلى ٤,٨ في عام ٢٠١٥ بعد تسارعه من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ٤)، مدفوعا بالمستوى العالي للإنفاق العام على مشاريع الهياكل الأساسية التي تتطلب رؤوس أموال كثيفة في الكاميرون وجمهورية الكونغو، وحقول النفط والغاز الجديدة في الكاميرون وتشاد.

١٨- وقد استمر تعزيز التكامل الإقليمي في جماعة شرق أفريقيا في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يزداد النمو إلى ٦,٨ في المائة في المنطقة بعد ركوده عند مستوى ٦,٥ في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (انظر الشكل ٤). وستستمر أوغندا وجيبوتي وكينيا في القيام بدور المحركات الرئيسية للنمو في عام ٢٠١٥. ويستند النمو في جيبوتي إلى الاستثمارات الكبيرة في قدرات الموانئ في البلد، المدفوعة بقوة الطلب الأثيوبي على خدمات الموانئ. ويشكل التوسع السريع في الخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنامي الطبقة المتوسطة، والتوسع الحضري، والاستثمار في الهياكل الأساسية، ولاسيما السكك الحديدية، حافزا للنمو في كينيا. أما أوغندا فسيستند النمو فيها إلى زيادة النشاط في قطاعات مثل البناء والخدمات المالية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٩- ولم ينتعش النمو في شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا) على الرغم من الاستقرار السياسي المتزايد في تونس. وشهد معدل النمو انخفاضا طفيفا من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. وكانت المعوقات الرئيسية أمام النمو تتمثل في هبوط أسعار النفط، وتباطؤ الاستثمار في مصر، واعتماد سياسات نقدية صارمة في الجزائر والسودان ومصر والمغرب. بيد أنه من المتوقع أن يتحسن معدل النمو في عام ٢٠١٥ مع توطد الاستقرار في مصر التي هي أكبر اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وكذلك يُتوقع أن يشكل الإنفاق الحكومي على مشاريع الهياكل الأساسية في المنطقة حافزا للنمو.

٢٠- ويُتوقع أن يشهد الجنوب الأفريقي تسارعا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٤)، نتيجة لزيادة الاستثمار في القطاعات من غير قطاع الماس في بوتسوانا، وانتعاش الاستهلاك الخاص في جنوب أفريقيا، وزيادة الاستثمار في التعدين والتنقيب عن الغاز الطبيعي في موزامبيق. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يشكل ارتفاع معدل الاستهلاك العام حافزا لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وسط تزايد ثقة المستهلكين في بلدان المنطقة دون الإقليمية. بيد أن هبوط أسعار النفط والمعادن يشكل تهديدا لفرص النمو في الأجل المتوسط في هذه المنطقة دون الإقليمية، نظرا لكون ثلثي البلدان فيها بلدانا غنية بالمعادن أو مصدرة للنفط.

الشكل ٤

أداء أفريقيا من حيث النمو وعناصر النمو فيها حسب المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

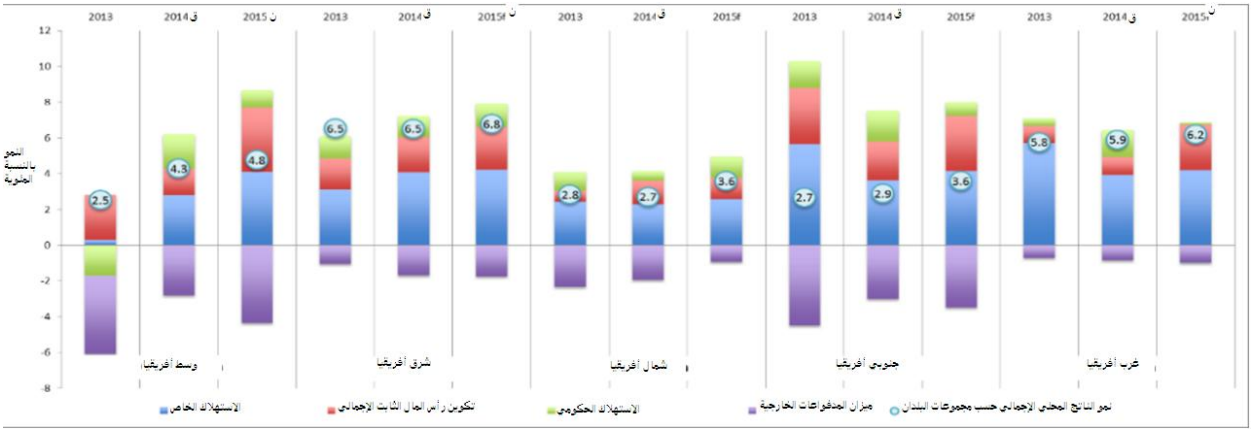

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، وبيانات وحدة البحوث الاقتصادية لعام ٢٠١٤.
ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات. وبيانات النمو عن شمال أفريقيا لا تشمل ليبيا.

٢١- ونمت منطقة غرب أفريقيا بنسبة ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو أعلى من معدل عام ٢٠١٣ بمقدار نقطة مئوية واحدة. ويُتوقع أن يتسارع النمو في تلك المنطقة دون الإقليمية إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٤). وتشكل الزيادة في الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة، ولاسيما في نيجيريا والسنغال وكابو فيردي، أهم محرك للنمو. ويُتوقع في عام ٢٠١٥ أن يزداد الاستهلاك الخاص في تلك المنطقة دون الإقليمية بمعدل ٣,٥ في المائة والاستثمارات الخاصة بمعدل ٢,٥ في المائة، وكلتا النسبتين أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٤. ويشكل قطاع الخدمات في نيجيريا أيضا محركا رئيسيا للنمو في غرب أفريقيا. غير أنه يوجد قدر من عدم التيقن في المنطقة دون الإقليمية بسبب الصعوبات السياسية التي تواجهها مالي وتفشي مرض إيبولا، وهما عاملان يُتوقع أن يشكلا خطرا داخليا كبيرا على اقتصادات غرب أفريقيا الغربية، وإن كانت التقديرات التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا تشير إلى أن أثر إيبولا على النمو يُتوقع أن يكون ضئيلا للغاية (انظر الوثيقة: ECA, 2014a).

جيم- لأسعار النفط تأثير هامشي على النمو

٢٢- على الرغم من استمرار هبوط أسعار النفط الخام خلال الفترة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ بمعدل متوسط شهري قدره ٨ في المائة، فإن الأثر على النمو في أفريقيا كان هامشيا. وفي الواقع ساعد انخفاض الأسعار على نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة إضافية قدرها ٠,٠٣ في المائة، وذلك بفضل ما لهذا الانخفاض من أثر إيجابي على البلدان المستوردة للنفط، ومن أثر سلبي هامشي على البلدان المصدرة للنفط، بالنظر إلى استمرار انخفاض قيمة عملاتها المحلية (وبخاصة في أنغولا وغانا ونيجيريا).

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك لا يزال استمرار انخفاض أسعار النفط يُحدث أثرا هامشيا على النمو في القطاعات غير النفطية، نتيجة للتوسع في قطاعات الخدمات في بعض البلدان مثل كينيا ورواندا، وتعزز التجارة بين البلدان الأفريقية في قطاعات الصناعات التحويلية، وتحسن الإنتاجية، والتحول الهيكلي (انظر الوثيقة: ECA and AUC, 2014).

٢٤- وقد استفادت البلدان المصدرة للنفط من حماية نسبية إزاء التقلبات في أسعار النفط الخام عن طريق ادخار عائدات النفط في فترات ارتفاع سعره واستخدام هذه المدخرات للتخفيف من وقع انخفاض أسعار النفط الخام على اقتصاداتها.

دال– ضآلة الأثر الاقتصادي لتفشي مرض إيبولا على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا

٢٥- على الرغم من الضرر الكبير الذي أوقعه تفشي مرض إيبولا بالناتج المحلي الإجمالي للبلدان الثلاثة الأكثر تضررا (غينيا وليبريا وسيراليون)، فمن المتوقع أن يكون أثر المرض ضئيلا على الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية ولأفريقيا ككل. والسبب في ذلك كون غينيا وليبريا وسيراليون معا تمثل ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغرب أفريقيا و ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ككل. وتشير التنبؤات لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى أن النمو في غرب أفريقيا سيتأثر بمقدار ٠,١ في المائة، أما في أفريقيا بأكملها فلن يزيد الأثر على ٠,٠٢ في المائة (انظر الوثيقة ECA, 2014a).

هاء– معدل التضخم سيستمر في الانخفاض

٢٦- يُتوقع أن يستمر الاتجاه التنازلي للتضخم الذي تشهده أفريقيا منذ عام ٢٠١٢. ويُتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى ٦,٩ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ثم ينخفض إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ٥). ويُتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للنفط زيادة في التضخم في عام ٢٠١٥، قبل أن يطرأ انخفاض طفيف على التضخم فيها في عام ٢٠١٦. ويُلاحظ أن انخفاض أسعار الصرف يشكل الدافع الرئيسي لزيادة التضخم في البلدان المصدرة للنفط، وأن له آثارا هامشية على البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالثروة المعدنية، وهو أثر يمكن عزوه إلى مضاعفات انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية على الصعيد العالمي.

الشكل ٥
معدل التضخم حسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

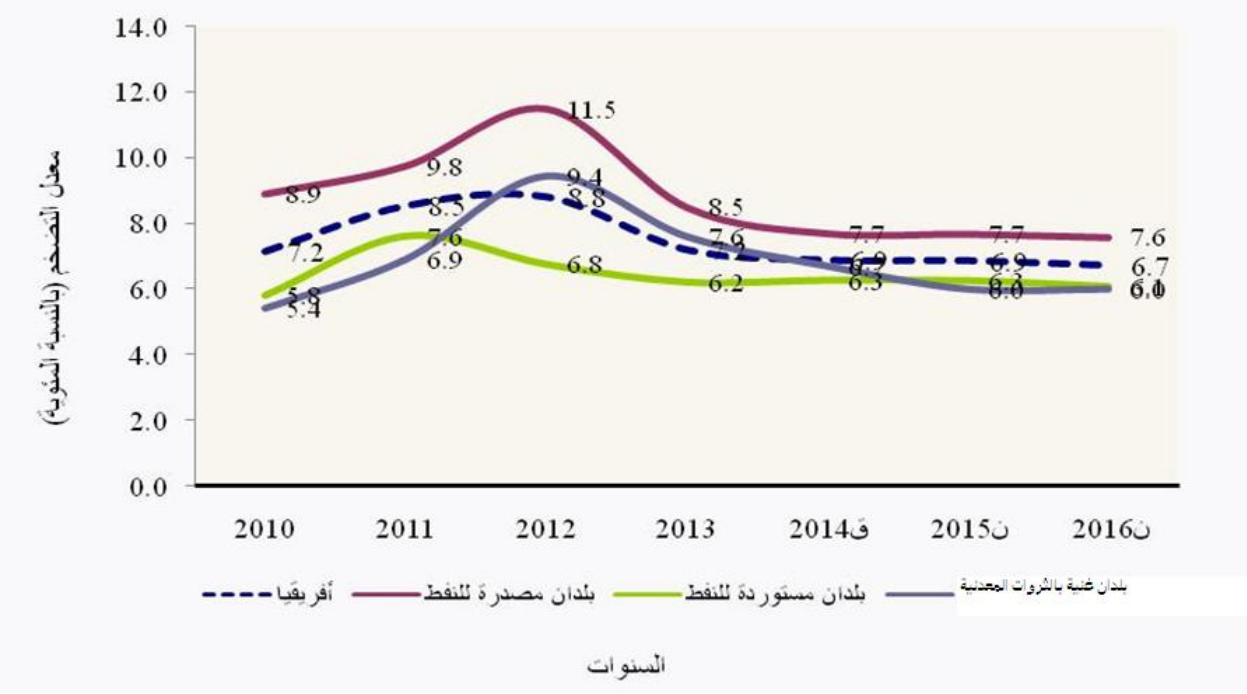

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٤.

ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات.

٢٧- ومن المتوقع على الصعيد دون الإقليمي أن تشهد منطقة وسط أفريقيا أدنى معدل للتضخم لسبب يرجع أساسا إلى السياسة النقدية المشتركة التي تتبعها أغلبية بلدان تلك المنطقة، من خلال فرنك الجماعة المالية الأفريقية (فرنك السيفا) الذي هو عملة مشتركة مرتبطة باليورو. ويليها في ذلك الجنوب الأفريقي، لسبب يرجع إلى انخفاض أسعار النفط وأسعار الغذاء العالمية، فضلا عن تحسن الإمدادات الغذائية الداخلية في ملاوي وزامبيا، وإتباع سياسة نقدية صارمة في ليسوتو وجنوب أفريقيا، وارتفاع قيمة العملتين المحليتين لبوتسوانا وزامبيا.

واو– سيستمر انخفاض قيمة معظم العملات الأفريقية

٢٨- سيستمر انخفاض أسعار الصرف في أغلبية البلدان الأفريقية بسبب انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، واعتماد سياسات نقدية أكثر صرامة في البلدان المتقدمة النمو، واتساع هوة العجز التجاري والمالي. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة عملة جنوب أفريقيا بنسبة ١,٢ في المائة لتبلغ ١٠,٦٦ راند مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، وإن كان من المحتمل أن يظل سعر الرند متقلبا نوعا ما لكونه أكثر العملات الأفريقية تداولا. وقد خفض المصرف المركزي لنيجيريا قيمة النيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للحد من تدني احتياطيات العملات الأجنبية، مع رفع سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة قاعدية إلى ١٣ في المائة. وانخفضت قيمة الشلن الكيني في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على خلفية تدني أسعار الشاي وانخفاض التدفقات السياحية بسبب المخاوف الأمنية. وفي منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ارتفعت قيمة فرنك السيفا مقابل الدولار في عام ٢٠١٤، بيد أن من المتوقع أن تنخفض في عام ٢٠١٥.

زاي– العجز المالي آخذ في التقلص

٢٩- ازداد متوسط العجز المالي في المنطقة من ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ٦)، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، على إثر انخفاض العجز في شمال أفريقيا (من ٦,٦ إلى ٥,٨ في المائة) وجنوبي أفريقيا (من ٤,٢ إلى ٣,٧ في المائة) وغرب أفريقيا (من ٥,٢ إلى ٤,٣ في المائة).

الشكل ٦
متوسط رصيد الميزانية حسب المناطق دون الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

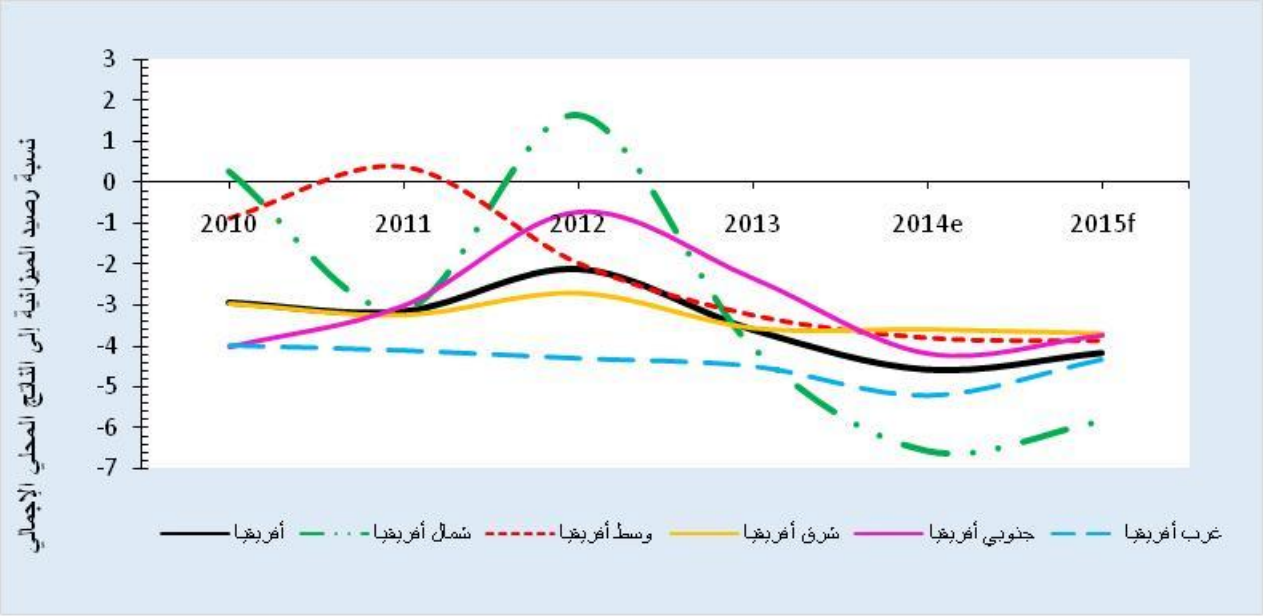

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة البحوث الاقتصادية لعام ٢٠١٤.

٣٠- ويشكل تدهور أسعار النفط العامل الرئيسي لزيادة العجز المالي لدى البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة إلى إعانات الوقود والإنفاق على الهياكل الأساسية في كثير من البلدان. ويُتوقع أن تحقق البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالثروات المعدنية والبلدان غير الغنية بالثروات النفطية أو المعدنية أكبر قدر من المكاسب، حيث تحقق البلدان المستوردة للنفط ٠,٥ نقطة مئوية، والبلدان الغنية بالثروات المعدنية ٠,٦ نقطة مئوية، والبلدان غير الغنية بالثروات المعدنية ٠,٩ نقطة مئوية في عام ٢٠١٥، على خلفية انخفاض أسعار النفط (انظر الشكل ٧).

الشكل ٧

متوسط رصيد الميزانية حسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥

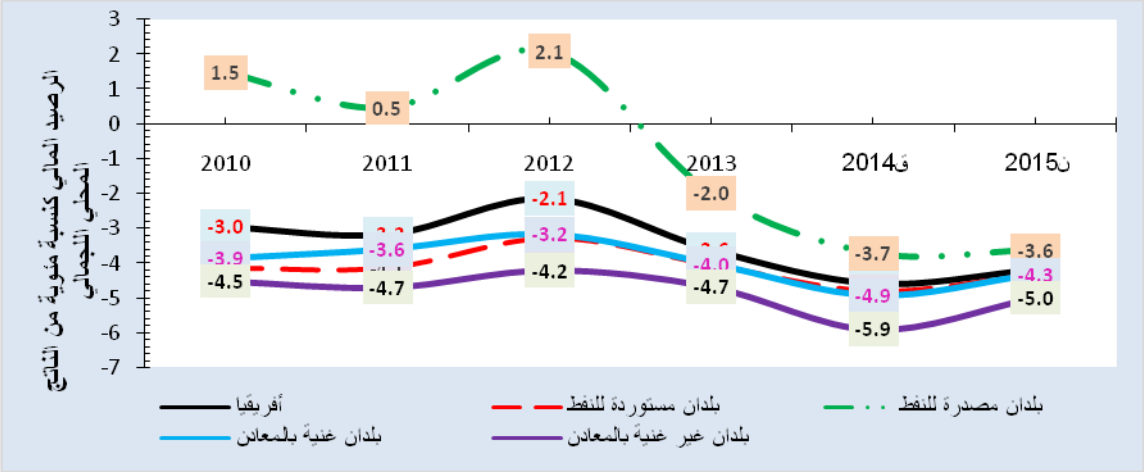

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة البحوث الاقتصادية لعام ٢٠١٤.

حاء- انخفاض أسعار النفط سيؤثر على أرصدة الحسابات الجارية

٣١- ستظل الحسابات الجارية لأفريقيا عموما في حالة من العجز بسبب العجز التجاري وزيادة الطلب على السلع الرأسمالية. وستحافظ البلدان المصدرة للنفط على فوائض حساباتها الجارية، ولكن الفوائض ستكون أقل بكثير في عام ٢٠١٥ مما كانت عليه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بينما يستمر العجز في الحسابات الجارية للمجموعات الاقتصادية الأخرى (انظر الشكل ٨).

٣٢- وبصورة أكثر تحديدا، تفاقم العجز في الحسابات الجارية للبلدان المستوردة للنفط بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠١٤ فبلغ ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه يُنتظر أن يتحسن الوضع في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٦ في المائة. وسيستمر العجز الكبير في الحسابات الجارية للبلدان الغنية بالثروات المعدنية بسبب اعتمادها على الخدمات المستوردة والعجز الهيكلي الذي تعانيه حسابات الإيرادات فيها، فيما تواصل الشركات المتعددة الجنسيات (التي تهيمن على قطاعات التعدين في البلدان الأفريقية) سداد ديونها الخارجية وترحيل أرباحها إلى بلدانها (انظر الوثيقة: EIU, 2014). ويُتوقع أن يتفاقم العجز في الحسابات الجارية لهذه الاقتصادات بمقدار ٠,٠٤ نقطة مئوية ليبلغ ٨,٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠١٥، بعد أن شهد تحسنا قدره حوالي ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٤. وستعاني البلدان غير المصدرة للنفط والبلدان غير الغنية بالثروات المعدنية أكبر عجز في حساباتها الجارية لسبب يرجع أساسا إلى محدودية فرص استفادتها من احتياطيات النقد الأجنبي.

الشكل ٨

رصيد الحساب الجاري حسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

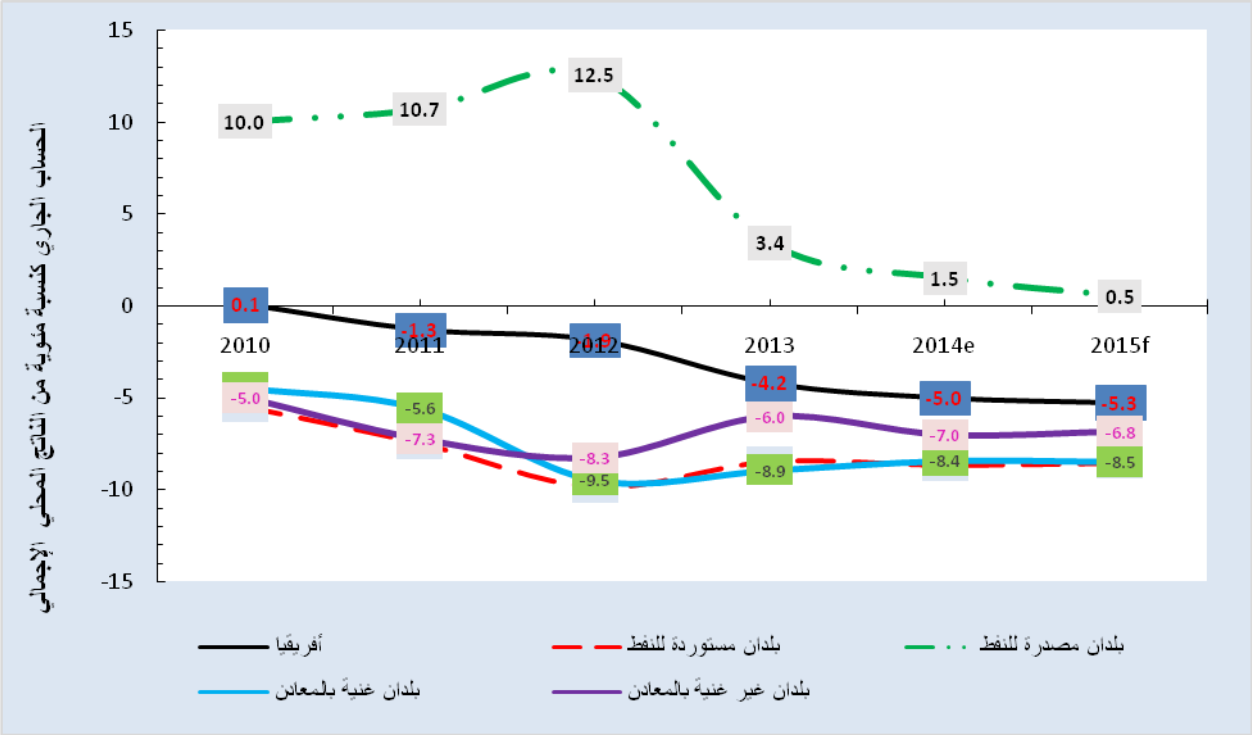

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات وحدة البحوث الاقتصادية لعام ٢٠١٤.
ملاحظة: ق = تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ن = تنبؤات.

طاء- الازدهار في تجارة السلع آخذ في التراجع

٣٣- انخفضت صادرات أفريقيا من السلع بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣، بعد أن شهدت أكبر معدل نمو ضمن مناطق العالم بلغ ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل ٩). وكان نمو الصادرات مدفوعا بصورة أساسية بصادرات الوقود والموارد الطبيعية في شكلها الخام، التي شكلت حوالي ثلثي مجموع الصادرات. ونتج الانخفاض في صادرات السلع عن الاتجاه التنازلي في أسعار السلع الأساسية التي لا يزال أغلبها من الموارد الطبيعية. وهذا يؤكد حاجة أفريقيا إلى تنويع قاعدتها للإنتاج والتصدير عن طريقة إضافة القيمة إلى صادراتها من السلع الأساسية.

الشكل ٩
النمو في تجارة السلع العالمية حسب المناطق خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣

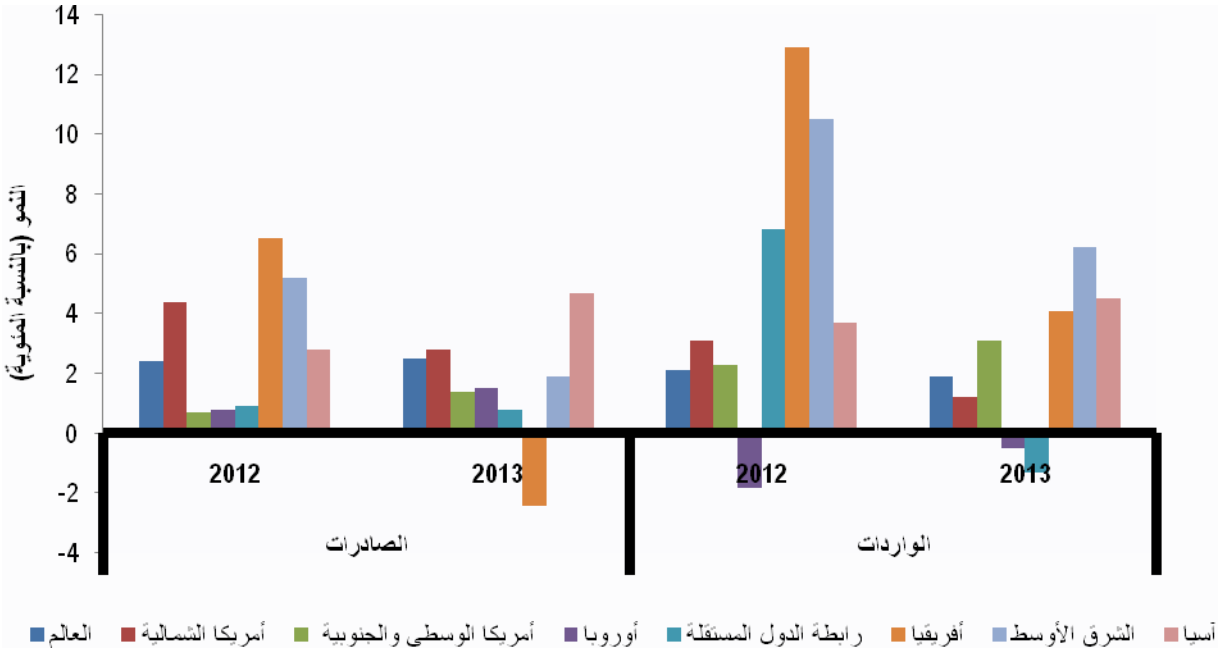

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٤.

٣٤- وفي عام ٢٠١٣ صدرت أفريقيا أدنى حصة من المنتجات المصنعة كنسبة مئوية من مجموع السلع المصدرة ضمن مناطق العالم، حيث بلغت هذه النسبة ١٨,٥ في المائة، بينما صدرت آسيا أكبر حصة، تليها أوروبا (انظر الشكل ١٠). وكان الاتجار بالمنتجات الوسيطة والمساهَمة في أعلى درجات سلاسل القيمة العالمية سببين لارتفاع حصة المنتجات المصنعة من مجموع السلع المصدرة من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وتلك المستوردة إليها. ويشكل انخفاض أرقام صادرات أفريقيا انعكاسا لتدني مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل ١٠

حصة المنتجات المصنعة من مجموع تجارة السلع حسب المناطق في عام ٢٠١٣

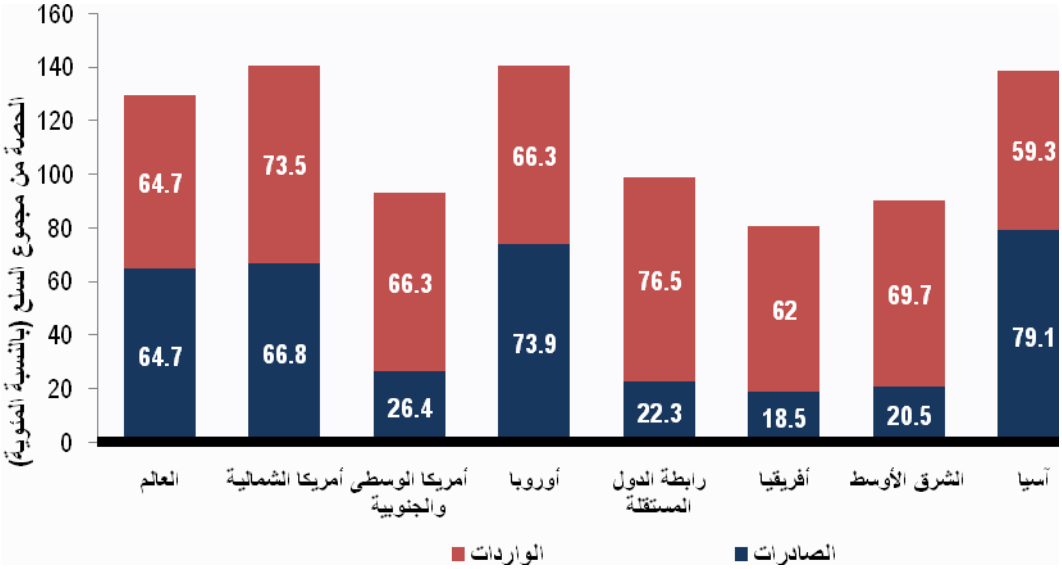

المصدر: بيانات منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٤.

ياء– ارتفاع مستوى التدفقات الأجنبية الخاصة

٣٥- لا تزال أفريقيا تجتذب قدرا متزايدا من رأس المال الخاص بسبب تحسن بيئة الأعمال التجارية والارتفاع المطرد للتصنيفات الإيجابية للمؤسسات الذي يُعزى، من جملة أشياء، إلى التحسينات المُدخلة على الصعيد التنظيمي مثل تلك الملاحظة في موريشيوس ورواندا. وعلى الرغم من أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يزال يمثل موردا خارجيا كبيرا للتمويل إلا أن التحويلات، التي تشكل كذلك أكثر مصادر التمويل الخارجي استقرارا، تجاوزته في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل ١١). فقد ارتفعت نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥ في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها لتبلغ ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ نظرا لأن المزيد من المغتربين الأفريقيين يسعون إلى الاستثمار في بلدانهم الأصلية. ولكي تستفيد القارة من تنامي التحويلات، فهي بحاجة إلى خفض تكلفة إرسال الأموال ووضع أدوات مالية تتيح توجيه التحويلات نحو البرامج الإنمائية.

٣٦- ويمثل الاستثمار المباشر الأجنبي ثاني أكبر مصادر التدفقات الوافدة للأسهم الخاصة الخارجية. فقد ارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي من ٥٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٦١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يواصل ارتفاعه ليصل إلى ٦٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥، أي ما يعادل نسبة ٣,٩ في المائة و ٤,١ في المائة و٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. إلا أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يزال متركزا نسبيا في قطاعات الموارد، وهناك حاجة إلى استنباط سياسات ترمي إلى تنويع هذا الاستثمار بحيث يشمل قطاع الصناعات التحويلية.

٣٧- وبلغ متوسط تدفقات الحافظات المالية ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. بيد أن هذه التدفقات لا تزال متقلبة نظرا لأنها تتأثر في كثير من الأحيان بمواقف السياسات النقدية العالمية والتوقعات السياسية في البلدان النامية والناشئة. وانخفضت هذه التدفقات من ٣١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٢٤,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤، إلا أنها من المتوقع أن ترتفع إلى ٢٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الانتعاش البطيء للاقتصادات المتقدمة النمو والناشئة إلا أن تدفقات كل من الاستثمار المباشر الأجنبي والأسهم الخاصة للحافظات النقدية من المتوقع أن تواصل الزيادة، مما يؤكد شهية القطاع الخاص العالمي لاستغلال الفرص المتاحة في القارة. وتكتسي الأسواق الجديدة أهمية بالغة لجذب رؤوس أموال القطاع الخاص الأجنبي حيث أنها شكلت ٢٥,١ في المائة و٢٦,٣ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة إلى أفريقيا في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، و٩٠ في المائة و٦٣ في المائة من تدفقات الحافظات المالية

إليها. وفي عام ٢٠١٥، من المتوقع للأسواق الجديدة أن تجذب ٢٧ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي و ٥٩ في المائة من إجمالي تدفقات الحافظات المالية.

الشكل ١١

تدفقات التمويل الخارجي الوافدة خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

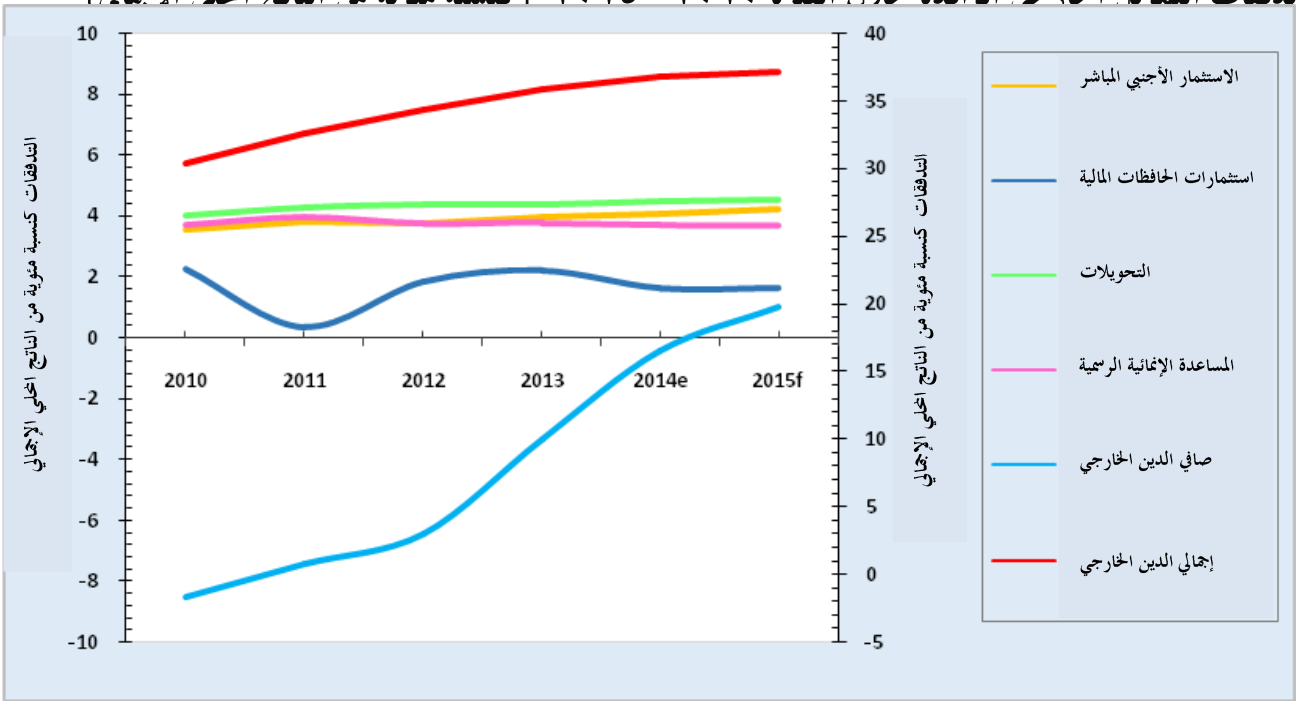

المصدر: حسابات تستند إلى وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ''ذي إيكونوميست''، لعام ٢٠١٤؛ وإحصاءات الأونكتاد لعام ٢٠١٤.

ملاحظة: ق:تقديرات؛ ن: تنبؤات.

٣٨- وتُعد التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج القارة الناتجة عن سوء تسعير التجارة أمرا شائعا في الاقتصادات الغنية بالموارد. وتقدر هذه التدفقات بما يقارب ٦٠ مليار دولار في السنة إذ إنها زادت بنسبة ٣٢,٥ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩. و يعادل المجموع الكلي لهذه التدفقات خلال تلك الفترة جميع المساعدة الإنمائية الخارجية التي تلقتها أفريقيا (انظر الوثيقة ECA, 2014b) . ويمكن للتدخلات السياساتية أن تساعد، من خلال الحوافز الضريبية والرصد الوثيق، في الحد منها.

٣٩- وسوف تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا للتمويل العام الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان. فقد شكلت هذه المساعدة ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام ٢٠١٣ و ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. إلا أن صعود وهبوط هذه المساعدة يبقى مرتبطا بأولويات الشركاء الإنمائيين (القصيرة الأجل في كثير من الأحيان)، التي يمكن أن تخضع لاعتبارات لا علاقة لها بالتنمية، بما في ذلك الاعتبارات الجغرافية–السياسية والأمنية. ولهذا السبب لا بد لأفريقيا أن تعطي الأولوية للتمويل وتحشد الموارد اللازمة لتحقيق التغير الهيكلي.

٤٠- وقد بقي إجمالي الدين الخارجي منذ عام ٢٠١٠ عند مستوى يزيد عن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع له أن يرتفع إلى ٣٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أيضا أن يمثل صافي الدين الخارجي (أي إجمالي الدين ناقصا الاحتياطات) ما يعادل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. وقد ظل صافي الدين الخارجي سلبيا منذ عام ٢٠٠٦ بسبب الاحتياطات الدولية العالية في الاقتصادات المصدرة للنفط. ولدى البلدان

الغنية بالثروات المعدنية والمستوردة للنفط دين أجنبي إيجابي، وفي بعض الحالات القصوى[1] لديها معدلات عالية جدا، مما يثير إشكالات بشأن القدرة على تحمل الدين.

كاف– الأسهم الخاصة: بديل جديد لجمع موارد إضافية

٤١– بالنظر إلى عبء الدين الواقع على عاتق العديد من البلدان الأفريقية والتحديات المتنامية التي تواجهها القارة من جراء التوسع الحضري السريع والنمو السكاني والطلب المتزايد على الهياكل الأساسية، هناك حاجة إلى المزيد من الموارد. وقد تشكل الأسهم الخاصة جزءا من الحل لهذه الصعوبات. فالبلدان التي أحرزت تقدما أكثر من غيرها على صعيد النمو الاقتصادي في العقود الماضية هي تلك التي جذبت أكبر نصيب من رأس مال الأسهم الخاصة (انظر الوثيقة ECA, 2014c).

٤٢– والفكرة المتمثلة في استخدام الأسهم الخاصة لجمع المزيد من الموارد هي فكرة واعدة بصفة خاصة لقطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا، الذي يتألف بصفة أساسية من مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ونظرا لأوجه عدم المرونة الكامنة في الوساطة المالية في أفريقيا وارتفاع أسعار الفائدة التي تفرضها المصارف، يمكن للأسهم الخاصة كذلك تعزيز التمويل المحلي من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.

٤٣– وقد ارتفعت استثمارات الأسهم الخاصة ارتفاعا كبيرا في العقد الماضي، حيث بلغ متوسط نموها السنوي ٢٦ في المائة، مما يعكس تحسن بيئة الأعمال التجارية وسلامتها. والقطاعات التي تلقت أعلى نصيب من التدفقات الخاصة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢ هي قطاعات السلع والخدمات غير الضرورية (٢٨ في المائة) و الصناعة (٢٦ في المائة) والمواد الخام (٢٠ في المائة) والطاقة (١٢ في المائة) والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات (١٠ في المائة) (انظر الوثيقة ECA, 2014c).

لام– البلدان الأفريقية ذات المدخرات الأعلى توظف استثمارات محلية أقل

٤٤– في ظرف عدم التيقن السائد على الصعيد العالمي، يتسم تنويع الموارد المطلوبة للاستثمار بأهمية كبيرة نظرا لأنه يوفر قدرا من المرونة ويقلل من الاعتماد على المانحين. ويمثل خفض الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية سبيلا لأفريقيا لكي تمضي قدما نحو التحول الهيكلي. ويجب تعزيز حشد المدخرات المحلية الموجهة نحو الاستثمار. ففي شرق آسيا، استند النمو الاقتصادي الإقليمي إلى ارتفاع المدخرات والاستثمارات المحلية (انظر الوثيقة North-South Institute, 2010). بيد أن هذا الاتجاه نحو استغلال المدخرات المحلية لأغراض الاستثمار لم يُلاحظ في العديد من البلدان الأفريقية حيث أن الاتجاه العام هو أن تحقق البلدان ذات المدخرات الأعلى أكبر نسبة من المدخرات مقابل استثماراتها، مما يشير إلى أنها لا تستثمر سوى النذر اليسير على الصعيد المحلي (انظر الشكل ١٢). ولا تستثمر البلدان الأكثر ادخارا في أفريقيا إلا القليل، ولاسيما منها البلدان المصدرة للنفط، نظرا لأن تركيزها منصب على إيجاد مِصدات تقيها شر الصدمات الخارجية (انظر الوثيقة ECA and AUC, 2014).

[1] إن أمثلة ذلك كابو فيردي (٥٩ في المائة من الناتج المحلي)، وغانا (٢٨ في المائة)، والسودان (٥٥ في المائة)، وموريتانيا (٥٢)، وموزامبيق (٢٨ في المائة)، وسان تومي وبرينسيبي (١١٧ في المائة)، والسنغال (٢٥ في المائة)، وسيشيل (٩٠ في المائة)، وتونس (٥٠ ي المائة)، وزمبابوي (٣٣٨ في المائة).

الشكل ١٢
المدخرون والمستثمرون في أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٠

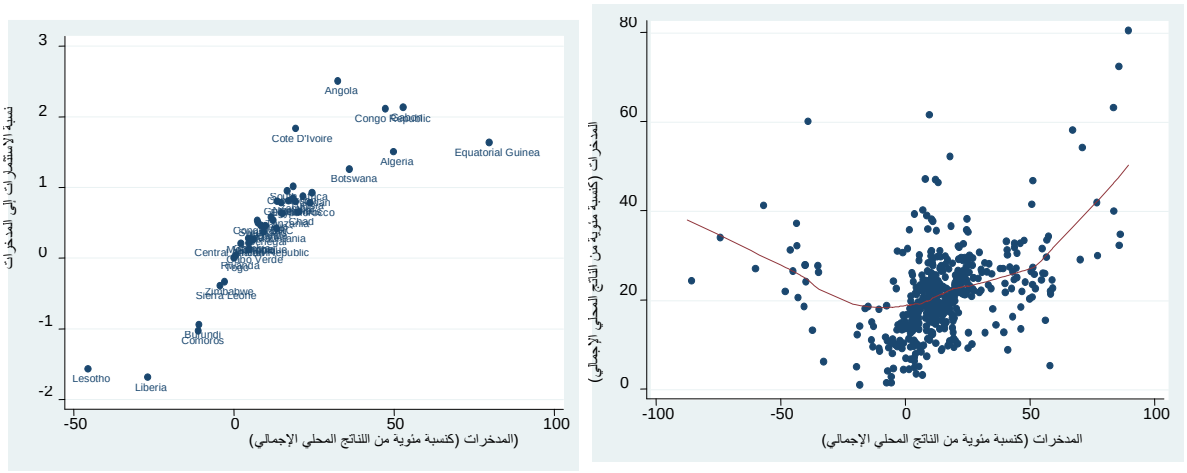

المصدر: حسابات تستند إلى مؤشرات التنمية العالمية.

ثالثا– المخاطر وأوجه عدم التيقن التي تكتنف استمرار النمو في أفريقيا

٤٥– ثمة عدد من المخاطر الداخلية والخارجية التي من شأنها التأثير على الآفاق الأفريقية للأجل المتوسط. إذ يمكن أن يتضرر أداء أفريقيا التجاري في الأجل المتوسط بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، وبطء الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان، وانخفاض الطلب على السلع الأساسية في الصين.

٤٦– وفضلا عن ذلك، قد يؤدي اعتماد شروط مالية عالمية أكثر صرامة في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يفضي إلى تدفق رأس المال الخاص إلى الخارج وتزايد تقلبات العملات. وقد يؤثر ذلك في اقتصادات الأسواق الجديدة مثل اقتصادات غانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وزامبيا، نظرا لأن انعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال قد يقود إلى إضعاف عملاتها. وفي حين يمكن للضوابط المفروضة على تدفقات رأس المال أن تتيح حلا مؤقتا في هذا الصدد، إلا أن الأخذ باستراتيجيات أكثر متانة مثل تكييف استراتيجيات وخطط التمويل وتحسين بيئة الأعمال التجارية للإبقاء على رؤوس الأموال في البلدان المعنية يمكن أن يضطلع بدور حيوي في هذا الصدد.

٤٧– ولا تزال هناك دواع للقلق تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، والإرهاب والعنف في عدد من البلدان الأفريقية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليسوتو وليبيا ومالي ونيجيريا والصومال وجنوب السودان. ومع ذلك فقد انخفض العدد الإجمالي للصراعات المسلحة في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠، ويجري القيام بالمزيد من المبادرات على الصعيد القاري لمعالجة قضايا السلم والأمن (انظر الوثيقة ECA, 2014d).

٤٨– وتطرح الصدمات المرتبطة بالأحوال الجوية تهديدا بالنظر إلى أن معظم الاقتصادات الأفريقية لا تزال تعتمد على ممارسات الزراعة المطرية. وسوف يسهم التعاون العالمي في التصدي لتغير المناخ إسهاما كبيرا في الحد من بعض هذه المخاطر.

رابعا – الحاجة إلى ربط التحول الهيكلي بالتنمية الاجتماعية

٤٩– يعود ضعف مستوى التنمية في أفريقيا جزئيا إلى بطء وتيرة الانتقال من الأنشطة القائمة على السلع الأساسية، ذلك البطء الذي يعوق التراكم الفعال لرأس المال المادي والبشري والاستفادة منه بكفاءة. ولضمان أن يسهم الأداء الاقتصادي القوي والمرن من خلال التصنيع والتجارة في التنمية المستدامة والشاملة للجميع، يجب أن تتبنى أفريقيا

استراتيجيات للتنمية الاجتماعية تتماشى مع توسيع نطاق القطاعات الصناعية الحديثة. فالخصائص الأساسية للتغيير الاقتصادي مرتبطة بالتحول الاجتماعي.

ألف- التحسن في بعض المؤشرات

٥٠- لا تزال أفريقيا تحرز تقدما مطردا نحو تحقيق النواتج الاجتماعية، كما تقاس من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت معدلات الفقر بصورة عامة في القارة وكان هناك تحسن ملحوظ في معدلات القيد بالمدارس الابتدائية. وتحقق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية في غالبية البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات ٢٠ في المائة، وهي ثاني أعلى نسبة في العالم بعد أمريكا اللاتينية. وقد تحسنت كذلك نواتج قطاع الصحة حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ من ١٤٦ إلى ٩٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي، كما حدث انخفاض بنسبة ١ في المائة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١١، حيث هبطت أعداد الإصابات الجديدة بين الأطفال بمقدار ٥٢ في المائة في نفس الفترة (انظر الوثيقة ECA, 2014e). غير أن هذه الأرقام الإجمالية تتفاوت تفاوتا كبيرا حسب الدخل والموقع ونوع الجنس. ولا تزال المجتمعات المحلية الريفية منخفضة الدخل والنساء والفئات الضعيفة مستبعدة من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

باء- الفقر وعدم المساواة يقودان إلى التهميش الاجتماعي

٥١- على الرغم من انخفاض معدلات الفقر إلا أن عدم المساواة ما زال متفشيا في المجتمعات الأفريقية، مما يعزز الحلقة المفرغة التي تتألف من عدم التكافؤ وانخفاض الدخل والتهميش الاجتماعي. ويؤدي استمرار عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا إلى إضعاف أثر النمو الاقتصادي على الفقر. فتزايد التفاوت في الفرص والدخل يحد بدرجة كبيرة من المكاسب التي يجلبها النمو للفقراء (انظر الوثيقتين Ravallion, 2001 و Fous, 2011).

٥٢- ومن جانب آخر، فإن عدم المساواة في توزيع الأصول وفي الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومن الأمثلة على ذلك أن احتمالات تخلف أطفال الأسر المعيشية الأفقر عن الدراسة تزيد بمعدل ثلاثة أضعاف عنها بالنسبة لغيرهم من الأطفال. كما أن أكثر من ٩٠ في المائة من النساء في المناطق الحضرية يتلقين الرعاية من مهنيين مدربين أثناء الولادة، في حين تنخفض هذه النسبة إلى ٧١ في المائة في المناطق الريفية (انظر الوثيقة ECA, 2013).

جيم- قياس مدى الإدماج الاجتماعي

٥٣- قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استجابة لدعوة من دولها الأعضاء، بوضع أداة، هي مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا، بغرض تقييم التقدم المحرز على صعيد تعزيز الإدماج الاجتماعي. ويهدف هذا المؤشر، الذي صُمم وفق نهج يستند إلى دورة الحياة، إلى قياس التقدم المحرز في الحد من التهميش الاجتماعي في ستة أبعاد للرفاه، تشمل الصحة والتعليم والعمل والدخل. وأهم ما يميز هذه الأداة هو إمكانية استخدامها على مستويات مختلفة بالاستعانة بالبيانات الوطنية لتقييم تباين آثار التهميش وفقا للتباين بين المناطق الحضرية والريفية وبين الجنسين وبين مختلف الفئات السكانية، عن طريق رصد أوجه عدم المساواة في البلدان. وإلى جانب ذلك، يمكن استخدام النتائج المستقاة من مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا لتحديد الأسباب الكامنة وراء التهميش في كل بلد وكل منطقة دون إقليمية، وتقييم أثر السياسات الاجتماعية على التهميش، سعيا لتحسين فعالية الاستهداف في السياسات الاجتماعية.

دال- الديناميات السكانية والتوسع الحضري

٥٤- من المتوقع أن يرتفع عدد سكان أفريقيا بمقدار ٣,٢ مليار نسمة بحلول عام ٢١٠٠ (ضمن الزيادة المتوقعة على الصعيد العالمي التي تبلغ ٤ مليارات نسمة). وسوف يرتفع عدد سكانها ممن هم في سن العمل بمقدار ٢,١ مليار نسمة في نفس الفترة، بحيث تصل نسبتهم إلى ٤١ في المائة من مجموع السكان في سن العمل على الصعيد العالمي بحلول عام ٢١٠٠،

الأمر الذي يمثل طفرة بالمقارنة بـــنسبة الـــ ١٢,٦ في المائة التي كانت عليها في عام ٢٠١٠ (انظر الوثيقة Drummon, Thakoor and Yu, 2014). وإذا أُحسن استغلال هذه الزيادة في نصيب القارة من السكان في سن العمل وما يترتب عليها من انخفاض في معدلات الإعالة لتحقيق التحول الهيكلي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل من خلال المكاسب المحققة في الإنتاجية والادخار والاستثمار.

٥٥- وعلى الرغم مما تشهده أفريقيا من توسع حضري سريع، فهي لا تزال أقل قارات العالم تحضرا. حيث يقطن ٣٨ في المائة فقط من سكان أفريقيا في المدن، ويبلغ معدل التحضر في معظم البلدان أقل من ٢٠ في المائة. ومع ذلك، فقد كان نمو المناطق الحضرية الأفريقية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ أسرع بمقدار ١,٧ في المائة من نمو المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية (انظر الوثيقة UN-Habitat, 2010). ومع انتقال مركز النشاط الاقتصادي من الريف إلى المدن، أضافت أفريقيا ٤٣ مدينة جديدة، حيث أصبحت المدن الكبيرة والمناطق الحضرية الصغيرة تشكل مجتمعة مصدرا لما قدره ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الوثيقة African Development Bank, 2011). إلا أن التنمية الحضرية في أفريقيا حدثت بمعزل عن التصنيع، مما أحدث آثارا جانبية سلبية على العمالة غير الر سمية وعدم المساواة والفقر.

هاء- لا تزال المشكلة تكمن في نوعية التعليم

٥٦- على الرغم من أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية زادت بنسبة ٢٤ في المائة في أفريقيا في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢ (انظر الوثيقة ECA, 2014e)، إلا أن معدلات الإكمال ما زالت هي الأدنى في العالم. وهذا التحسن في معدلات الالتحاق، رغم أنه جدير بالملاحظة، لم يُفض إلى تحسن في نتائج التحصيل العلمي نظرا لأن نوعية التعليم تدنت خلال نفس الفترة. وتشير البيانات إلى أن واحدا من كل ٣ أطفال في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية لا يصل إلى عتبة الحد الأدنى من التحصيل فيما يتعلق بمبادئ الحساب والإلمام بالقراءة والكتابة، مما يؤدي إلى ثغرات في المهارات وإلى تزايد العقبات التي تحول دون الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية (انظر الوثيقة Watkins, 2013).

٥٧- والواقع أن نوعية التعليم لا تزال متدنية بصفة عامة في أفريقيا على الرغم من أن النظم التعليمة الجيدة لا غنى عنها لتوفير القوى العاملة الصناعية. ولا يزال اكتظاظ الفصول الدراسية الناتج عن تزايد أعداد التلاميذ يشكل تحديا. ففي ١٦٢ بلدا تتوفر بيانات بشأنها، تتجاوز نسبة التلاميذ إلى المدرسين ١:٤٠، وتقع ٩٠ في المائة من هذه البلدان في أفريقيا (لضمان حصول التلاميذ على تعليم جيد النوعية، يتعين وجود مدرس لكل ٢٥ تلميذا في المرحلة الابتدائية). وتعاني أفريقيا من نقص في المدرسين قدره ١,٧ مليون مدرس، مما يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق برامج تدريب المعلمين (انظر الوثيقة UNESCO, 2014)، وفي حين أن عدد الطلاب المسجلين في المدارس زاد من ٦٢ مليون تلميذ في عام ١٩٩٠ إلى ١٤٩ مليون في عام ٢٠١٢، إلا أن الموارد لم تواكب هذه الزيادة (انظر الوثيقة ECA and others, 2014). وتبلغ التكلفة السنوية لكل طفل في مرحلة التعليم الابتدائي من الإنفاق العام في أفريقيا ١٣١ دولارا، أي ما يعادل عُشر المتوسط العالمي، وهي تكلفة تقل كثيرا عن متوسط التكلفة في شرق آسيا الذي يبلغ ١٩٧٤ دولارا (أنظر الشكل ١٣).

الشكل ١٣
تكلفة الوحدة في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٠

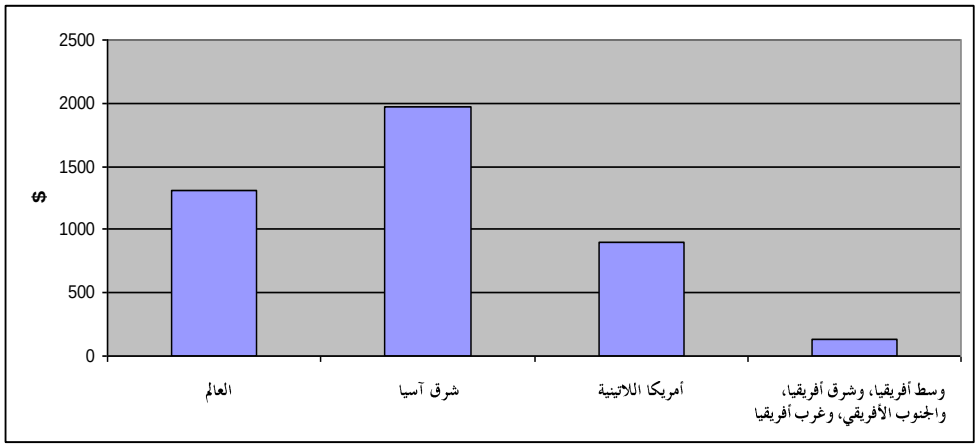

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات اليونسكو لعام ٢٠١٤.

واو– الانتقال من المدرسة إلى العمل

٥٨– يُعد إكمال التعليم الثانوي أمرا أساسيا لكي يتمكن الشباب من اكتساب ما يحتاجونه من مهارات تتيح لهم الحصول على دورات أكثر تخصصا في إطار التدريب التقني والمهني، الأمر الذي يمكن أن يشجع على تحقيق مكاسب في الإنتاجية (انظر الوثيقة African Center for Economic Transformation, 2014). وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمستوى الإعدادي من ٢٩ إلى ٤٩ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١ في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا. إلا أن معدلات الإكمال، وخاصة بالنسبة للفتيات والشابات، لا تزال منخفضة في المتوسط حيث تبلغ ٣٧ في المائة، هذا فضلا عن أنها تُظهر اختلالا كبيرا في التوازن لمصلحة سكان المناطق الحضرية ذوي الدخول المرتفعة.

٥٩– إن توفير التعليم الذي يتيح تحويل المعرفة إلى إنتاجية أمر في غاية الأهمية بالنسبة للتصنيع في أفريقيا. ويقتضي ذلك من جملة أشياء توسيع سبل الحصول على التعليم الثانوي. أما معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، التي من شأنها معالجة النقص في أعداد المدرسين، فقد زادت بنسبة ٦ في المائة. بيد أن الالتحاق بالجامعات الأفريقية يُظهر ميلا نحو دراسة العلوم الإنسانية والفنون، في حين لا تمثل العلوم والهندسة سوى نسبة ٢٥ في المائة من عدد الملتحقين.

٦٠– والمدارس التقليدية غير مجهزة تجهيزا كافيا كما أن مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني لا تحظى بالأولوية الكافية لتلبية احتياجات التنمية الصناعية. ولا توفر هذه المراكز التدريب في أفريقيا إلا لأقل من ٥ في المائة من الشباب. والعديد من المراكز لا تمنح شهادات معترفا بها ولا يتوفر لديها سوى القليل جدا من الأساتذة المؤهلين، فضلا عن أن معداتها عفا عليها الدهر وبرامجها تفتقر إلى التكيف ولا تربطها بسوق العمل سوى صلات ضعيفة. والمهارات المطلوبة للتحول تتجاوز مجرد الحصول على التعليم الرسمي، فالقدرات الإنتاجية الوطنية تتطور من خلال عمليات مترابطة تتألف من تراكم رأس المال بالإضافة إلى مجموعة المهارات التي تتيح اعتماد التكنولوجيا ومحاكاتها وتطويرها. والجمع بين التعليم الرسمي والتدريب أثناء العمل والتدريب المهني ينتج المهارات المطلوبة لإحداث التحول.

٦١– وبالإضافة إلى الكفاءات التقنية المجردة، هناك حاجة إلى المهارات الشخصية – مثل المهارات الإدراكية والإبداعية ومهارات حل المشاكل والمهارات الإدارية – وهي مهارات يصعب تطويرها في إطار النظم المدرسية التقليدية. وتشير القرائن الحديثة إلى أن البرامج التي تجمع بين التدريب في الفصل وأثناء العمل تزود المتلقين بمهارات شخصية (سلوكية) إلى جانب المهارات التقنية (المجردة) التي يمكن أن تحدث أثرا إيجابيا على فرص الحصول على العمل والدخل. فقد شدد مديرون تنفيذيون من مختلف أنحاء العالم على أن ضعف المهارات والتعليم لدى القوة العاملة يمثل أهم عوائق جانب العرض التي يواجهونها عند النظر في اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في السلع التحويلية في أفريقيا (انظر الوثيقة African Center for Economic Transformation, 2014).

زاي– النهوض بقطاع الصحة أمر أساسي بالنسبة لإنتاجية العمالة وللتصنيع

٦٢– يمكن للبرامج المصممة تحديدا لتخفيف سوء الأوضاع الصحية وسوء التغذية أن تساعد في زيادة التحصيل العلمي والإنتاجية، بما يحدث آثارا مضاعفة على النمو والتنمية. والواقع أن خسائر إنتاجية العمالة (كما يمكن قياسها من خلال ساعات العمل المفقودة) الناتجة عن وفيات الأطفال المرتبطة بنقص التغذية يمكنها أن تؤثر في الاقتصاد بأكمله، حيث تصل النسبة إلى ١١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا، و١,٤ في المائة في سوازيلاند، و٢ في المائة في أوغندا (انظر الوثيقة AUC and others, 2014). وكثيرا ما يؤدي الفشل في الوقاية من نقص التغذية أو في الاستجابة له خلال المراحل المبكرة لحياة الطفل إلى تكبد تكاليف صحية إضافية وإلى استبعاده من المشاركة الكاملة في سوق العمل في المراحل اللاحقة من الحياة.

٦٣– ويمكن تحقيق مكاسب أكبر في الإنتاجية إذا تم التصدي لمشاكل عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية واستخدامها بسبب اختلاف مستويات الدخل واختلاف نوع الجنس والمنطقة. والتكاليف المرتبطة بالصحة ترهق كاهل الفئات ذات الدخل الضعيف بصورة غير متناسبة. فقد تضطر الأسر لدفع قيمة ما يصل إلى ٩٠ في المائة من تكلفة الرعاية الصحية التي تتلقاها، مما يحمِّل الأسر ذات الدخل الضعيف أعباء ثقيلة، إلى جانب أنه يشكل أحد أهم أسباب وقوع الأسر في براثن الفقر (انظر الوثيقة AUC and others, 2014).

حاء- تضطلع العمالة في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة بدور أساسي في إحداث التحول الهيكلي

٦٤- يكتسي التحول الهيكلي أهمية بالغة في حفز إنتاجية العمالة وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية. وحجر الزاوية في هذه العملية هو الابتعاد عن الأنشطة ضعيفة الإنتاجية والانتقال إلى الأنشطة عالية الإنتاجية، والابتعاد عن الأنشطة كثيفة رأس المال إلى الأنشطة كثيفة العمالة، بما في ذلك الصناعة التحويلية. وفي بعض البلدان، مثل الجزائر وتونس وجنوب أفريقيا، أدى انحسار مساهمة العمالة الزراعية ضعيفة الإنتاجية، مقترنا بارتفاع نصيب الأنشطة الصناعية المنتجة، إلى إتاحة فرص للتنويع الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية وإدماج المنتجات المحولة لهذه البلدان في سلاسل القيمة العالمية. وظاهرة انتقال العمالة من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، التي تمثل أحد معالم التحول الهيكلي، تحدث الآن في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، وإن بوتيرة أبطأ مقارنة بالاقتصادات التي أكملت تحولها بنجاح في شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم من يتركون القطاع الزراعي يجري استيعابهم عادة في قطاع الخدمات؛ ونتيجة لذلك، بقيت العمالة في القطاع الصناعي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣ متجمدة عند حوالي ٨,٤ في المائة من مجمل السكان العاملين (انظر الشكل ١٤). ويؤدي ذلك إلى إعاقة الفرص الاقتصادية وفرص العمالة بالنظر إلى أن معظم وظائف الخدمات هي وظائف غير رسمية وتتسم بضعف الإنتاجية، فضلا عن كونها تقترن بضعف الأجور وسوء ظروف العمل. ومع ذلك فإن الزيادة في عدد وظائف قطاع الخدمات المتطورة (مثل تكنولوجيا معلومات الاتصالات والخدمات المالية) تشكل تطورا إيجابيا جديرا بالتشجيع في مختلف أنحاء القارة (انظر الوثيقة African Development Bank, 2011).

الشكل ١٤
العمالة حسب القطاع في مناطق مختارة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ (النسبة المئوية للتغير)

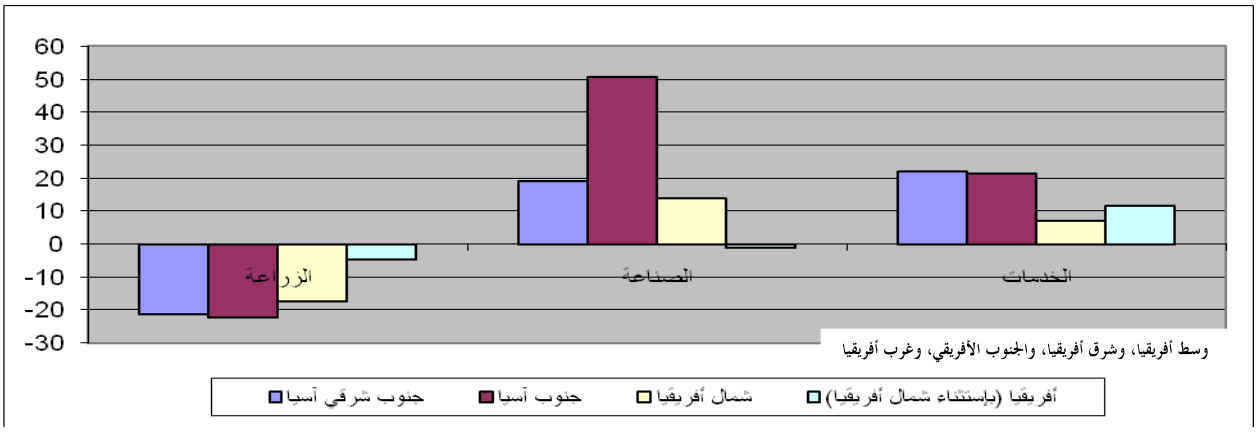

المصدر: حسابات تستند إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٤.

طاء- يعيق ضعف إنتاجية العمالة الفرص المستقبلية للعمالة في أفريقيا

٦٥- يتمثل أحد أهم التحديات التي تحول دون إيجاد فرص عمل يُعتد بها في أفريقيا في ضعف إنتاجية العمالة، خاصة في الزراعة، الأمر الذي يفاقم انعدام الأمن الغذائي في القارة. ففي الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣، لم ترتفع إنتاجية العمل في أفريقيا إلا بمقدار ١,٤ في المائة فقط، أي بوتيرة أبطأ مما شهدته أية منطقة أخرى (أنظر الشكل ١٥). وتحوُل قلة الاستثمارات في عوامل الإنتاج، بما في ذلك الموارد البشرية، دون تحقيق مكاسب في الإنتاجية. وفي مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية التي تتوفر بيانات بشأنها (تشمل المغرب وجنوب أفريقيا، وأوغندا، وجمهورية تترانيا الاتحادية) يعاني عامل واحد من كل عشرة عمال من العمالة الناقصة[٢]. ولا تُستغل مهارات القوى العاملة استغلالا كافيا، مما يُضر بالإنتاجية الحالية والمستقبلية. وليس هناك استثمار كافٍ في التعليم المرتبط بالتكنولوجيا والابتكار وفي تنمية المهارات التي تعزز الإنتاجية وتلبي احتياجات سوق العمل. وثمة مثال ناجح يتمثل في إستراتجية الموارد البشرية لحكومة كابو فيردي، وهي إستراتيجية تربط التعليم الجامعي بالطلب على الوظائف، وخاصة في قطاعي الخدمات والسياحة (انظر الوثيقة African Development Bank, 2011). وقد

[٢] يشير المؤشر إلى العمالة الناقصة كنسبة من إجمالي القوى العاملة أو إجمالي العمالة.

تحققت تحولات ناجحة في الإنتاجية تمثلت في الانتقال إلى قطاع الخدمات من خلال تقديم خدمات قائمة على المعرفة، تدفعها الابتكارات والأعمال الحرة بالتأسيس على أدوات الحوكمة الإلكترونية.

الشكل ١٥
نمو إنتاجية العمالة في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا (النسبة المئوية للتغير)

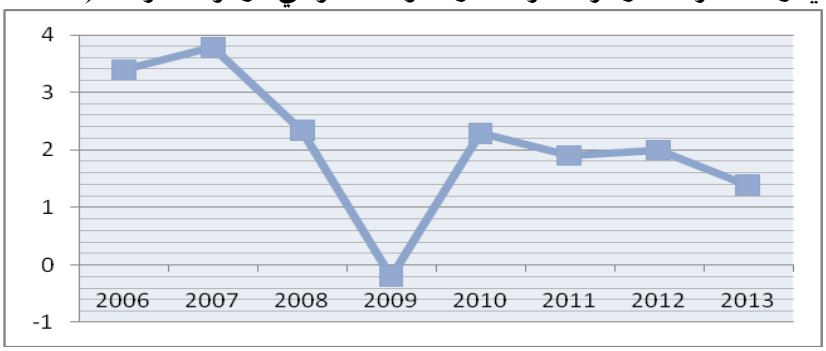

المصدر: حسابات تستند إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٤.

ياء– لا يزال القطاع غير الرسمي يمثل المحرك الرئيسي لإيجاد فرص العمل

٦٦- نظرا لأن القطاع الرسمي – بشقيه العام والخاص– لا يمكنه امتصاص العدد المتزايد من الباحثين عن الوظائف، فإن العمالة غير الرسمية هي التي تمثل المحرك الرئيسي لإيجاد فرص العمل في معظم البلدان الأفريقية (أنظر الشكل ١٦). ففي عام ٢٠١٢ قدر عدد العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يساهمون في عمل على مستوى الأسرة بنسبة ٧٧,٢ في المائة من العمال في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا (انظر الوثيقة ILO, 2014).

الشكل ١٦
حجم القطاع غير الرسمي في بلدان مختارة

المصدر: حسابات تستند إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٤.

٦٧- من المنظور الجنساني، تشكل التجارة غير الرسمية أهم مصادر العمل للنساء اللاتي يزاولن أعمالا حرة في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا ، إذ يشكلن ٦٠ في المائة من العمالة خارج القطاع الزراعي. وتمثل التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما مقداره ١٧,٦ مليار دولار في السنة، أي ما يعادل ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من مجمل التجارة فيما بين بلدان المنطقة، وتمثل النساء نسبة ٧٠ في المائة من العاملين في هذه التجارة (انظر الوثيقة ILO, 2014).

٦٨- وعلى الرغم من أن العمالة غير الرسمية تستخدم بصفة رئيسية كآلية للتلاؤم، إلا أن هناك حيزا واسعا لتسخير إمكانيات القطاع غير الرسمي في أفريقيا من خلال إتباع سياسات تمكينية محددة الأهداف تعمل على توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية والحوافز الضريبية وبرامج تنمية المهارات ونقل التكنولوجيا والاستثمار في الهياكل الأساسية. وقد بدأت بعض البلدان بالفعل برامج من هذا القبيل. ولا تزال التغطية بالحماية الاجتماعية لعمال القطاع غير الرسمي في أفريقيا محدودة جدا حيث تقدر بحوالي ١٠ في المائة، مقارنة بما يزيد عن ٥٠ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامسا- الآثار المترتبة على السياسات العامة

٦٩- يجب على البلدان الأفريقية أن تستند إلى ما أحرزته من تقدم حتى الآن وتستمر في بناء مؤسسات قوية توفر الرعاية اللازمة لبيئة الأعمال التجارية والحوكمة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي بغرض تعزيز المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية مثل انخفاض التدفقات الرأسمالية الوافدة نتيجة للقيود المشددة المفروضة على السياسات المالية المتبعة في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى جانب انخفاض النمو في الاقتصادات الصاعدة مثل الصين فضلا عن هشاشة اقتصادات منطقة اليورو.

٧٠- وينبغي وضع استراتيجيات تهدف إلى سد فجوة رأس المال البشري والتغلب على العجز في الهياكل الأساسية المادية والتصدي لعجز الصناعات التحويلية في إطار النمو الأفريقي وتصحيح وضع أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية من خلال تيسير التجارة في السلع الوسيطة والخدمات. ويمكن استخدام إطار انتقائي للسياسات العامة التجارية ينطوي على تتابع إستراتيجي بغرض تحقيق أقصى قدر من فوائد التجارة لمصلحة التصنيع.

٧١- وتستدعي هذه الجهود تدابير ابتكارية للتمويل بغرض توجيه المدخرات نحو الصناعة (وعلى وجه الخصوص الصناعة التحويلية) بالإضافة إلى مكننة الزراعة. ويجب الاستفادة من التحويلات التي تمثل أكبر مصادر التمويل الخارجي وأكثرها استقرارا. وتتمثل الخطوة الأولى في خفض تكاليف إرسال الأموال إلى أفريقيا، التي تبلغ حاليا ٢٣,٨ دولار في المتوسط لإرسال مبلغ ٢٠٠ دولار، أي بنسبة ١١,٩ في المائة من المبلغ الإجمالي. وينبغي للحكومات أيضا أن تستخدم الصناديق التقاعدية والأسهم الخاصة بصورة أفضل في حين ينبغي للحكومات التي لديها احتياطات دولية كبيرة ألا تكتفي بادخارها لتجنب الصدمات الخارجية بل استخدام هذه الاحتياطات للتنمية، وخاصة في القطاعات المعززة للنمو.

٧٢- وعلى الرغم من أن النمو في أفريقيا كان قويا ومرنا إلا أن القارة لم تمتدِ بعد إلى المسار الإنمائي الشامل للجميع الذي لا غنى عنه لترجمة النمو إلى فرص عمل وخفض معدلات الفقر وعدم المساواة. ويجب على البلدان الأفريقية أن تنخرط في استراتيجيات تتمحور حول التنمية الاجتماعية نظرا لأن رأس المال البشري يضطلع بدور محوري في الابتكار والتصنيع والتحول الهيكلي. ويجب أن يركز التعليم على الدراسات التي تهدف إلى تعزيز عملية التحول في المجالات التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة نسبية مثل مجال تجهيز ثرواتها من الموارد الطبيعية، ويجب استحداث حوافز لتشجيع الأطفال والشبان على دراسة العلوم والهندسة.

٧٣- ونظرا لضخامة حجم القطاع غير الرسمي المشارك في التجارة ومساهمته في الناتج القومي الإجمالي، فهناك حاجة إلى ما يلي: سياسات خاصة بأسواق رأس المال (للمساعدة في تنمية المهارات البشرية والقدرة على التكيف وتيسير التنقل عبر مختلف الوظائف والشركات والصناعات والمناطق)؛ إطار تنظيمي فعال يحافظ على العبء في حدوده الدنيا، ويعزِّز المنافسة ويساعد على التحقق من انفتاح السوق؛ آليات للحماية الاجتماعية؛ حوافز ضريبية وائتمانية لتنمية القطاع الخاص موجهة بصفة أساسية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وبالنسبة للشركات غير الرسمية، تحسين الهياكل الأساسية وتعزيز فرص الحصول على المنافع العامة والخدمات والتكنولوجيا.

المراجع

African Center for Economic Transformation (2014). *2014 African Transformation Report: growth with depth.* Available from http://acetforafrica.org/wp-content/uploads/2014/03/2014-African-Transformation-Report.pdf.

African Development Bank (2011). *The Bank group's urban development strategy: transforming Africa's cities and towns into engines of economic growth and social development.* Available from http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/Urban-Development%20Strategy-Rev%201.pdf.

African Union Commission and others (2014). *The cost of hunger in Africa: social and economic impact of child undernutrition in Egypt, Ethiopia, Swaziland and Uganda.Project summary: implications for the social and economic transformation of Africa*. Available from http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Publications/COHA/coha_brief_english_web.pdf.

Drummond, P., V. Thakoor and S. Yu (2014). *Africa rising: harnessing the demographic dividend*. International Monetary Fund Working Paper No. 14/143. Available from https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14143.pdf.

Economic Commission for Africa (2014a). *Studyon the socioeconomic impacts of Ebola on Africa*. Available from http://www.uneca.org/publications/socio-economic-impacts-ebola-africa.

_____ (2014b). *Progress report of the High-level Panel on Illicit Financial Flows in Africa.* Available from http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/COM/com2014/com2014-hlp_panel_on_illicit_financial_flows_from_africa-english.pdf.

_____ (2014c). *Domestic resource mobilization: issues paper*. Available from: http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ADF/ADFIX/adf_ix-issues_paper_1-domestic_resource_mobilization.pdf.

_____ (2014d). *Frontier markets in Africa: misconceptions in a sea of opportunities*. Available from http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/africa_frontier_paper.pdf.

_____ (2014e). *Assessing progress in Africa towards the Millennium Development Goals*. Available from http://www.uneca.org/publications/assessing-progress-africa-toward-millennium-development-goals

Economic Commission for Africa (ECA) and the African Union Commission (AUC) (2014).*Economic Report on Africa 2014. Dynamic industrial policy in Africa: innovative institutions, effective processes and flexible mechanisms*. Available from http://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2014.

Economic Commission for Africa and others (2013). *Assessing progress in Africa towards the Millennium Development Goals*. Available from http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/mdgreport2013_eng.pdf.

_____ (2014). *Assessing progress in Africa towards the Millennium Development Goals*. Available from http://www.uneca.org/publications/assessing-progress-africa-toward-millennium-development-goals.

Economist Intelligence Unit (2014). *Middle East and Africa: regional overview*. London.

_____ (2014). *EIU Country data.* Accessed January 2015.

Fosu, A. (2011). Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. BWPI working paper 147.
Available from http://www.bwpi.manchester.ac.uk/medialibrary/publications/working_papers /bwpi-wp-14711.pdf.

International Labour Organization (2004). *Gender and employment dimensions of poverty: policy issues, challenges and responses.*
Available from http://www.eif.gov.cy/mlsi/dl/genderequality.nsf/0/12D2A22FAC60DA74C22579A6002D950A/$file/programme_on_gender_poverty_and_employment.pdf.

International Labour Organization (2014). *Key indicators of the labour market*, eighth edition. Available from http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (2014). *World Economic Outlook. Legacies, clouds, uncertainties*. Available from http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/.

North-South Institute (2010). *Domestic resource mobilization in Africa: an overview*.
Available from http://www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2012/10/2010-Domestic-Resource-Mobilization-in-Africa-An-Overview.pdf.

Ravallion, M. (2001). Growth, inequality and poverty: looking beyond averages. *World Development,* vol. 29 (no. 11, pp. 1803–1815.
Available from http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/13996_MR2.pdf.

World Bank and European Commission (2013). *Send Money Africa*.
Available from https://sendmoneyafrica.worldbank.org/sites/default/files/Send%20Money%20Africa%20Report%20remittance%20prices%20April%202013.pdf.

United Nations (2014). *World Economic Situation and Prospects 2014: update as of mid-2014.* Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/WESP2014_mid-year_update.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2014). *LINK Global Economic Outlook 2015–2016.* Accessed October 2014.
Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/proj_link/documents/geo201410.pdf.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2014). *Teaching and learning: achieving quality for all.* Education for All Global Monitoring Report.
Available from http://unesco.nl/sites/default/files/dossier/gmr_2013-4.pdf?download=1.

UN-Habitat (2010). *The State of African Cities.* Nairobi.

World Trade Organization (2014). *International Trade Statistics.*
Available from http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/data_pub_e.htm. Accessed January 2015.

International Labour Organization (2014). *Key indicators of the labour market*, eighth edition. Available from http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (2014). *World Economic Outlook. Legacies, clouds, uncertainties*. Available from http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/.

North-South Institute (2010). *Domestic resource mobilization in Africa: an overview*. Available from http://www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2012/10/2010-Domestic-Resource-Mobilization-in-Africa-An-Overview.pdf.

Ravallion, M. (2001). Growth, inequality and poverty: looking beyond averages. *World Development*, vol. 29 (no. 11, pp. 1803–1815. Available from http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/13996_MR2.pdf.

World Bank and European Commission (2013). *Send Money Africa*. Available from https://sendmoneyafrica.worldbank.org/sites/default/files/Send%20Money%20Africa%20Report%20remittance%20prices%20April%202013.pdf.

United Nations (2014). *World Economic Situation and Prospects 2014: update as of mid-2014*. Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/WESP2014_mid-year_update.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2014). *LINK Global Economic Outlook 2015–2016*. Accessed October 2014. Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/proj_link/documents/geo201410.pdf.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2014). *Teaching and learning: achieving quality for all.* Education for All Global Monitoring Report. Available from http://unesco.nl/sites/default/files/dossier/gmr_2013-4.pdf?download=1.

UN-Habitat (2010). *The State of African Cities.* Nairobi.

World Trade Organization (2014). *International Trade Statistics.* Available from http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/data_pub_e.htm. Accessed January 2015.